لأنه عين السؤال الأول ان هذا كالسؤال عن حال البقرة الموصوفة
وكما سبق عن حال مطلق البقرة قوله واستكشاف زائد أي كما ليس
الغرض منه رد ح

وجمعه الاباقر والبقرة يقع على الذكر والانثى والتاء للوحدة ح

بالنظر الى المعنى الجنسي او الجمعي وامامع الاباقر والبواقر فلعل
القرأة بالتانيث فقط ح

ومن لم يفهم وقع فيما وقع قوله تكرير للسؤال الاول اي اعاد السؤال
عن الحال والقصة للتقرير والجواب الاول بانه غير مطابق وان السؤال
باق على حاله بل لطلب الكشف الزائد على ما حصل واظهار انه لم يحصل
البيان التام قوله اعنى اعنى عن تكرير السؤال لانه علة لقوله
اوقع لنا كما في قوله تعالى وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم قوله وهو
اسم لجماعة البقر اسم جنس وجمعه البقرات والبوا قر وجمع الجمع
وهو البقور قوله تشابه بالياء والتذكير بالنظر الى لفظ البقر
والباقر والتانيث قوله على التانيث والتذكير متعلق باوغاهما
اي قرئي تشابه بفتح الشين على صيغة المضارع مذكرا او مؤنثا قوله
تشابهت مخففا ومشددا اي بتخفيف الشين وتشديده وقد استشكل
قراءة التشديد ووجهه بانه قد جاء في بعض اللغات زيادة التاء في اول
ماضي تفاعل وتفعل وبانه في الاصل تشابهت سقطت احدى الهمزة
عند الوصل بقوله ان البقر قرئ ان الاصل ان البقر تشابهت او ثبت
تا، تشابهت في الشين بعد القائه تبا لفظ البقرة فصار ان البقر
تشابهت ولا يخفى ما في الوجهين الاخيرين اذلم ينقل قراءة ان البقرة
بالتا، وقوله وتشديد الشين على صيغة المؤنث من المضارع المعلوم
قوله وبشبه بالتذكير بتشديد الشين والبا، على صيغة المضارع المعلوم
قوله لو لم يستثنوا الخ بيان آخر الاجزاء اي لو لم يقولوا ان شاء الله
سبحانه استثناء المشيئته اياه في صرف الكلام عن الوقوع والمراد بالتدارك
وآخر الامر معناه الى آخر الزمان قوله عن الحوادث باراده الله
تعالى حيث عقب فيما حكاه وجود الاهتداء الذي هو من جملة الحوادث
بتعلق المشيئة وهي نفس الارادة وما وفقنا الا ان شاء الله تعالى
من غير تكرير فهو حجة على ما عرف في محله قوله والام يكن للشرط الى آخره
لانه تعالى لما علم انهم بالذبح بعد ارادة اهتدائهم في بدء الواقعة فلا يكون
لقوله ان شاء الله الدال على الشك وعدم تحقق الاهتداء فائدة

بخلاف

بخلاف ما اذا افتنا انه تعالى علق ما لا يريد وانه يجوز ان يكون
ذلك القوم معتقدين على خلاف الواقع لانكشاف الامر عن الارادة
او يكون مبنيا على تردد هم في كون الامر من الله تعالى فقد وقع ما
ان تقرير ما يقتضيه الدليل على ثبوت ما استفاد منه في نفس الامر
ان يكون مبنيا على اعتقاد هم الفاسد قوله على حدوث الارادة
لان الدال على حصول الشرط في الاستقبال وتعليق الاهتداء الحادث
بها قوله لم تدل الآل بالكسر ضد الصعوبة وهو اللين والانقياد
وبالضم ضد العزة والكراب بالكسر جمع شدكار كرد من حاصر
قوله بمعنى غير ذلول اشارة الى ان لا الاولى بمعنى غير فلا يطلب الخبر
قال الرضي فتى كون لا بمعنى غير كونها لنفي الاسم الذي بعدها كثيرا
لما صدر الكلام وكونها للتبرئة انها لنفي مضمون الجملة فيعم المصدر
وهو اسم على ما صرح به السخاوي الا انها تكون نافية في صورة الحرف اجري
اعرابها على ما بعدها ويحتمل ان يكون حرفا كالا للصفة فانه يلزم على تقديرها
مع كونها بمعنى غير قوله ولا الثانية الا بعد التصريح بعموم النفي اذ بدونه
يحتمل ان يكون لنفي الاجتماع وهذه الزيادة لازمة لوجوب تكرار لا في
هذه الصورة واما قول العوام انا لا راكب ولا لابس اعم للحيوان
فغير مستند الى حجة وتفصيله في الرضي قوله صفة ذلول اشارة الى
ان غير منفي لكونه صفة للنفي فيصح في العطف لا المزيدة لانه كيد النفي
وفيه وقع للذهبي اليه البعض من كون غير نصبا على الحال كما في الكواشي
قوله لا ذلول مثيرة وساقية قال الزجاج معنا وليست بذلول لاثيرة
في الارض ولا تسقي الحرث قلت هذا التفسير من اسلوب قولهم على حب
لا يهتدي لمناره بنصبا للاصل والفرع واستفاد الملزوم بانتفاء اللازم
قوله ولا ذلول بالفتح فلا للتبرئة والخبر محذوف والجملة ذلول هو نعتي
لما توصف بالذلل وبناؤل هي ذلول بطريق الكناية الذي هو فن من
البلاغة وطريقهم انا لو قدرنا لا لكان في مكان البقرة كانت

صفة